هارون شارحا ملابسات وفاة الطفل الحولي في عكار: المستشفيات ليست مكسر عصا وسيكون لنا موقف آخر

أعلن نقيب المستشفيات في لبنان المهندس سليمان هارون أن النقابة تمدّ يدها «إلى وزير الصحة، والقضاء، والإعلام، والمواطنين، للتحدث بهدوء عن المشكلات الفعلية التي يعاني منها الاستشفاء في لبنان، ولمعالجة الثغرات الموجودة وللحؤول دون حصول حوادث أليمة مشابهة لحادثة وفاة الطفل عبد الرؤوف منير الحولي» .ونبّه في المقابل إلى عدم القبول «بتكرار هذا التعاطي مع المستشفيات والعاملين فيها والإساءة الى كراماتهم وسمعتهم، لأن كرامتهم غالية وشبيهة بصحة المريض وسيكون لنا موقف آخر». وإذ تمنى «أخذ العِبرة من هذه الحادثة لتوعية المواطنين حول كيفية التعامل مع حالات مشابهة». لفت إلى أنه «سيتابع الإتصالات مع المسؤولين لتلافي تكرار هذه الحوادث». آملاً في إيجاد «قضاء متخصص ضمن نظام صحي متكامل يتولى التحقيق بخبرة، في أي حادثة تحصل في المجال الصحي».

كلام النقيب هارون هذا جاء خلال مؤتمر صحافي عقده في مركز النقابة - العدلية في ٥ آذار، بحضور النائب رياض رحال رئيس مجلس إدارة مستشفى «رحال - عكار» والدكتور سعود اليوسف رئيس مجلس ادارة «مركز اليوسف الإستشفائي»، وأعضاء المجلس وممثلين عن المستشفيات، شرح في خلاله ملابسات ما أثير حول وفاة الطفل عبد الرؤوف منير الحولي في عكار بحجة عدم استقباله من قبل مستشفيات المنطقة.

وشكر هارون بداية، الإعلام على حضوره، لافتاً الى أن «الموضوع أخذ حيزاً كبيراً في وسائل الإعلام قبل الإطلاع من المستشفيات المعنية على وقائع الأمور». وقال: التقارير الصادرة عن المستشفيين التاليين «مركز اليوسف الإستشفائي» و «رحال - عكار» تحمل الوقائع الآتية:

في مركز اليوسف الاستشفائي: الأحد ١ آذار ٢٠١٥ نحو الحادية عشرة قبل الظهر، حضر والد الطفل عبد الرؤوف الحولي المدعو منير الحولي، الى مكتب دخول قسم الطوارئ المعتمد كمكتب دخول الى المستشفى بعد الساعة الثالثة بعد الظهر يومياً، كذلك أيام الآحاد وفي خلال العطل والأعياد. ترجّل الوالد من السيارة وحيداً وتوجّه إلى مكتب الدخول (الموجود خارج غرف الطوارئ) واستفهم من الموظف المسؤول عن توفر سرير فارغ في قسم الأطفال بعدما أخبره أنه مرسل من قبل طبيب الأطفال الذي عاين الطفل في عيادته وطلب إدخاله الى المستشفى وهو يحمل معه ورقة طلب دخول، لا تحمل أي إسم مستشفى، كما لا تحتوي على أي ذكر لأي حالة طارئة او اشارة الى خطورة وضع الطفل الصحي (بحسب افادة ووصف الطبيب) مع تشخيص يفيد أن الطفل مصاب بـgastro-entérite fébril.

وأبلغ الموظف المسؤول الوالد انه لا يوجد سرير فارغ في قسم الأطفال، مع العلم ان المريض كان مضموناً من الضمان الاجتماعي وتبيّن انه كان دخل المستشفى منذ قبل نحو شهرين.

غادر الوالد مكتب الدخول بدون ان ينزل طفله من السيارة، بدون ان يطلب معاينته من قبل طبيب الطوارئ أو أي نقاش او مشادة مع الوالد الذي كان مستعجلاً لأخذه الى مستشفى آخر (كما تبين لاحقاً).

توجّه الوالد بالطفل الى «مستشفى عكار» الذي يبعد خمس دقائق عن «مركز اليوسف» يوم الأحد، وتبيّن أنه لم يجد سريراً فارغاً هناك ايضاً.

بحسب طبيب الأطفال، اتصل به الوالد بعد نحو الساعة من مغادرته عيادة الطبيب، وأخبره هاتفياً انه لم يجد سريراً فارغاً في كل من المستشفيين.

وعرض الطبيب على الوالد التوجّه إما الى «مستشفى سيدة السلام» في القبيات (نصف ساعة من حلبا) او «مستشفى الخير» في المنية (ثلث ساعة من مكان وجود الطفل)، رفض الوالد رغم إصرار الطبيب على ضرورة الاستشفاء، ورفض التوجه الى هذين المستشفيين بسبب بُعدهما الجغرافي كما لم يقبل التوجه الى «مستشفى عبد الله الراسي الحكومي»، الذي يبعد عشر دقائق عن موقعه.

وطلب الوالد أن يصف الطبيب له دواءً، وقرر أن يأخذه الى المنزل رغم علمه بضرورة الإستشفاء.

واتصل الوالد بالطبيب نحو السابعة والنصف مساء وأخبره أن الطفل تحسن بعدما أعطاه الدواء وقدّم له الطعام من دون حدوث اي حالة تقيّؤ كما انه خلد الى النوم براحة وهدوء.

ونحو العاشرة ليلا، أحضر الطفل الى قسم الطوارئ في «مركز اليوسف» وكان متوفياً سريرياً بحسب تشخيص طبيب الطوارئ الذي أكد عدم إخضاعه لأي إنعاش لانتفاء السبب وتأكيد الوفاة. كما أنه لم يتم الإتصال بالطبيب المعالج من قبل أهل الطفل عند إحضاره الى الطوارئ .

عند إبلاغ الوالد تأكيد وفاة الطفل، استولى عليه الغضب وأخذ يهدّد ويركض وراء الأطباء والموظفين في محيط قسم الطوارئ مع محاولته ضربهم وتكسير المحتويات .

الجدير بالذكر، ان الطبيب أكد أنه لم يعاين ولم يُستقبل الطفل يوم السبت ٢٨ شباط في عيادته، لانه كان خارجها عندما اتصل به الأهل بغرض إحضار الطفل، ونصحهم بزيارة طبيب أطفال آخر. لم يأخذ الوالد طفله الى طبيب آخر واكتفى بالذهاب الى الصيدلي لشراء أدوية موصوفة على الهاتف من طبيب الأطفال ذاته.

زيارة الطبيب كانت صباح الأحد ١ آذار، في عيادته، في العاشرة والنصف صباحاً أي قبل نصف ساعة من قدومه الى «مستشفى اليوسف».

اما في مستشفى عكار - رحال: فقد وصل شخص الى طوارئ المستشفى يوم الاحد بتاريخ ٢٠١٥/٣/١ نحو الحادية عشرة قبل الظهر، مصطحباً بوصفة طبية من قبل الطبيب الأخصائي للأطفال طلال نعيم (عيادته كائنة في حلبا خارج المستشفيات) من دون أن يعلم المستشفى بذلك وبدرجة الخطورة للطفل، سائلاً عما إذا كان يوجد سرير شاغر لطفل. فسألته الموظفة الادارية المخوّلة حجز الأسرّة في الاقسام، أين الطفل؟ فقال لها أنا أسألك هل يوجد سرير للطفل أم لا؟ فقالت له إذا كان في الإمكان مساعدتك، عليك أن تدخل الطفل الى الطوارئ لمعاينته من قبل طبيب الطوارئ وإجراء اللازم له، فرفض إدخاله وباشرت بالإتصال بالأقسام فوجدت ان جميع الاسرّة مشغولة بمرضى حيث كان هناك ٩١ مريضاً موجوداً في المستشفى، وفي قسم الاطفال ٣١ مريضاً، فابلغته بعدم توّفر سرير طالبة منه ادخال الطفل لاجراء اللازم، فترك المستشفى.

وأضاف هارون: هذان هما التقريران، ماذا حصل بعد ذلك؟ طلب وزير الصحة من المسؤولين في الوزارة إجراء التحقيق مع المستشفيين وهذا أمر جيد، على الاقل أصبحنا نستمع الى وجهة نظر الطرفين. وفي موازاة ذلك تم استدعاء المسؤولين عن الدخول من قبل القضاء للتحقيق حيث تم توقيفهما. وفي اليوم الثاني تم استدعاء المسؤولين عن شؤون الموظفين للتحقيق معهما وتم توقيفهما ايضاً. نحن نفهم القانون ونحترمه ونعلم جيداً ان للمحقق حق الاستنساب والتحقيق مع الشخص الذي يريد. ولكن في المقابل، نعتقد ايضا ان العدالة تقضي بأن يستعمل الحق ضمن اطر ضيقة جداً وبتأنٍ كبير، خصوصاً ان الاشخاص الموقوفين لا سوابق لهم ولا شبهات حولهم؛ فمن بينهم ربات منزل وأصحاب كرامة، الى جانب الاشخاص الاخرين. ونسأل كيف تم توقيفهم بهذه السرعة وكيف تم اخلاء سبيلهم بسرعة ايضاً؟!

كل ذنبهم ان يوم الاحد صودف وجودهم في المستشفى لتأدية وظيفتهم وتأمين دخول المرضى اليها.

من هنا ننبّه إذا تم بعد اليوم اتخاذ أي إجراء مشابه في حق أي موظف في المستشفى ويتبيّن لاحقاً انه بريء وتم توقيفه، فسيكون لنا كمستشفيات، موقف آخر.

تحذير

وقال هارون: لسنا مكسر عصا، ولسنا مرتهنين لأي شخص ولا لأي جهة ولا لأي سلطة، والحملة الإعلامية المبرمجة من قبل الإداريين والسياسيين والإعلاميين لا مبرر لها. فنحن نستقبل سنوياً نحو ٧٠٠ ألف حالة استشفاء ولولا المستشفيات الخاصة لتوفي المرضى في منازلهم، خصوصاً أن الدولة فشلت في ادارة شبكة المستشفيات الحكومية التي أنفقت عليها مئات الملايين من الدولارات. أمس رأينا كيف تم إقفال باب الطوارئ في أكبر مستشفى حكومي في بيروت. ونسأل اليوم في أي بلد في العالم يتم اقفال باب الطوارئ في مستشفى حكومي؟

وختم: من هنا، نحن:

١- نمدّ يدنا الى وزير الصحة، والقضاء، والإعلام، والى المواطنين، للتحدث بهدوء عن المشكلات الفعلية التي يعاني منها الاستشفاء في لبنان، ولمعالجة الثغرات الموجودة وللحؤول دون حصول حوادث أليمة مشابهة.

٢- لن نقبل بتكرار هذا التعاطي مع المستشفيات والعاملين فيها والإساءة الى كراماتهم وسمعتهم، لأن كرامتهم غالية وشبيهة بصحة المريض وسيكون لنا موقف آخر. ونتمنى أخذ العبرة من هذه الحادثة لإيجاد توعية في صفوف المواطنين حول كيفية التعامل مع حالات مشابهة. ونكرر هنا أن كرامة الموظفين توازي صحة المرضى.

٣ - سنتابع الإتصالات مع المسؤولين لتلافي تكرار هذه الحوادث، ونأمل إيجاد قضاء متخصص ضمن نظام صحي متكامل يتولى التحقيق وبخبرة، في أي حادثة تحصل في المجال الصحي.